

Distr.: General
6 November 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، 14-16 تشرين الأول/أكتوبر 2024

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن دورته الخامسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

أولاً - موجز الرئاسة

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتحت الدورة الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من: ممثل كمبوديا، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل جامايكا، باسم الجماعة الكاريبية؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل بيرو.

2- وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد في بيانها الافتتاحي إلى اللحظة المحورية الراهنة التي تقف فيها الدول عند مفترق طرق يتقاطع فيه العديد من التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، والجغرافيا السياسية، واستمرار أوجه عدم المساواة، فضلاً عن مسألة الاعتماد على السلع الأساسية التي تكتسي أهمية حاسمة. وشددت على أن الاعتماد على السلع الأساسية يؤثر على البلدان بطرق تتجاوز الاقتصاد. وفي هذا السياق، شددت الأمينة العامة على أهمية التنوع الاقتصادي لتمكين البلدان النامية من تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة عائدات الصادرات، وتقليل تقلبات أسعار السلع الأساسية وآثارها على الفئات الأشد فقراً. واختتمت بالإشارة إلى الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، حيث يدعم الأونكتاد مباشرة فريقين من الأفرقة العاملة الأربعة التابعة له.

3- وسلط عدد من المندوبين وممثلي عدة مجموعات إقليمية الضوء على المسائل التالية: تصاعد التعريفات الجمركية باعتباره عقبة رئيسية أمام التجارة بالنسبة للبلدان النامية، لأنه يثني عن إضافة القيمة إلى السلع الأساسية والتقدم في سلاسل القيمة؛ والأثر السلبي لتقلب أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع والدور الرئيسي للتنوع في معالجة هذا التقلب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تنويع اقتصاداتها، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا واستيعابها؛ وعدم كفاية سبل الوصول إلى أسواق رأس المال باعتبار ذلك عقبة رئيسية أمام إضافة القيمة في أقل البلدان نمواً؛ والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوصول إلى الأسواق ودعم التنوع؛ والتحديات والفرص الناجمة عن تزايد الطلب على المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي؛ ودور الأونكتاد في المساهمة في التعاون الدولي، ولا سيما في مجال هذه المعادن، فضلاً عن البحوث والأعمال المتعلقة بتعقيد الاقتصاد.

باء - التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

(البند 3 من جدول الأعمال)

4- خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية لمذكورة المعنونة "التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/62). وسلطت المديرة الضوء على الدور الرئيسي لسلاسل القيمة الزراعية في ضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلدان النامية، وشددت على البعد الجنساني في الزراعة. ولاحظت أن أسواق السلع الأساسية الزراعية

تواجه صدمات في جانب العرض، مثل الاضطرابات اللوجستية في النقل البحري والظروف المناخية السيئة التي تؤثر على الإنتاج والتجارة وتساهم في ارتفاع مستويات تقلب الأسعار، وسلّطت الضوء على التحديات الطويلة الأجل التي من المحتمل أن تؤثر على الإنتاج الزراعي، مثل تغير المناخ.

5- وأشار الرئيس بالنيابة لقسم تنفيذ السياسات والتوعية في مجال السلع الأساسية التابع لفرع السلع الأساسية، إلى أن البلدان النامية تستأثر بأكبر حصة من الصادرات الغذائية في مجموع صادراتها. وسلّط الضوء على المستوى الكبير من التركيز في تجارة الأسمدة، موضحاً أن أربعة من كبار مصدري الفوسفور والبوتاس يستأثرون بأكثر من 75 في المائة من الصادرات العالمية، بينما يستأثر أربعة من كبار المستوردين بأكثر من 60 في المائة من الواردات العالمية. وشدّد على التقلبات في أسعار الحبوب والمشروبات الخفيفة المدارية والأسمدة وسلوكها المتكرر عبر الدورات الاقتصادية، فضلاً عن تحديات معالجة تقلب الأسعار، بما في ذلك الوصول إلى بيانات أسعار المنتجين، والتحديات في القطاع الزراعي، بما في ذلك خفض معدلات إزالة الغابات من أجل الحد من فقدان التنوع البيولوجي ومعالجة تغير المناخ.

1- الزراعة

6- تألف حلقة النقاش من كل من: المديرية التنفيذية للمنظمة الدولية للبن؛ ومحلل أسواق في مجلس الحبوب الدولي؛ وخبير اقتصادي أول في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وخبير اقتصادي في منظمة الأغذية والزراعة.

7- وركزت المتحاور الأولى على اتجاهات سوق البن العالمية. وأشارت إلى زيادة استهلاك القهوة في البلدان المنتجة وغير المنتجة على حد سواء، مع ارتفاع ملحوظ بين الشباب في آسيا وأوقيانوسيا. وأوضحت أن الإنتاج قد ازداد أيضاً، ولا سيما في أصناف بن الروبستا. وأشارت إلى أن التضخم، وتكاليف الإنتاج، مثل تكاليف الخدمات اللوجستية، واللوائح والمعايير المطبقة أثرت على سوق البن؛ وسلّطت الضوء على التحديات المتعلقة بتقدم عمر مزارعي البن، والحاجة إلى تجديد مزارع البن، ومسائل التتبع في إنتاج البن.

8- وقدم المتحاور الثاني لمحة عامة عن التطورات في سوق الحبوب، مُركزاً على القمح والأرز. وأكد من المتوقع أن يظل إنتاج القمح مستقرًا في الفترة 2025/2024، حيث يُتوقع أن يعوّض ارتفاع الإنتاج في أمريكا الشمالية التراجع في أوروبا ومنطقة البحر الأسود، في حين من المتوقع أن يسجل إنتاج الأرز زيادة طفيفة، مع احتمال أن يبلغ المحصول مستوى قياسياً في الهند، ثاني أكبر بلد منتج للأرز. وأوضح أن ارتفاع أسعار الأرز في 2023 كان مدفوعاً بقيود التصدير في الهند، لكنها انخفضت لاحقاً بعد رفع القيود واستبدالها بالحد الأدنى لأسعار التصدير. وفي أبريل/نيسان 2024، ارتفعت أسعار القمح بسبب الظروف الجوية السيئة التي أدت إلى ضعف غلة المحاصيل في أوروبا الغربية، والتي تفاقم بسبب التوترات الجيوسياسية في منطقة البحر الأسود. وتوقع أن يستمر ارتفاع استهلاك الحبوب نتيجة للنمو السكاني والتحضر، وما يترتب على ذلك من زيادة في استهلاك الأغذية المصنعة. وأكد في النهاية دور التجارة الحاسم في ضمان الأمن الغذائي، والحاجة إلى إنتاج غذائي مستدام، وأهمية زيادة غلة المحاصيل، وضرورة الحفاظ على شفافية السوق.

9- وركزت المتحاور الثالثة على الأسمدة، مشيرة إلى أهميتها في ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتغذية. وأوضحت أن أسعار الأسمدة سجلت ارتفاعاً كبيراً في الفترة 2021-2022، مما أثار مخاوف بشأن توافر الغذاء، بالنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه الأسمدة في غلة المحاصيل والإنتاج الزراعي. وأشارت إلى أن أسعار الأسمدة قد تراجعت منذ عام 2023، لكنها ظلت أعلى من المستويات التاريخية، في حين استمرت المخاطر السلبية، خاصة تلك المتعلقة بالتوترات الجيوسياسية،

في التسبب في حالة من عدم اليقين في أسواق الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، الذي يمثل المادة الخام الرئيسية للسماد النتروجيني. وأشارت إلى أن فترة ارتفاع الأسعار قد أبرزت الحاجة إلى تعزيز رصد أسواق الأسمدة وتقييمها، لتحسين توافر المعلومات وتعزيز شفافية السوق ودعم اتخاذ القرارات على مستوى السياسات. وشددت المتحاور في النهاية على أهمية مبادرة نظام معلومات الأسواق الزراعية لمجموعة العشرين في توفير معلومات عن سوق الأسمدة.

10- وعرض المتحاور الرابع بالتفصيل النتائج الرئيسية لتقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2023-2024. وسلط الضوء على أن الاقتصادات الناشئة باتت تشكل بصورة متزايدة المحرك الرئيسي لتطورات الأسواق الزراعية وأسواق مصائد الأسماك العالمية. ومن المتوقع أن تتخفّض كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية الناتجة عن الزراعة، إذ سيعتمد نمو الإنتاج على تحسين الإنتاجية بدلاً من التوسع في الأراضي المزروعة وقطعان الماشية، على الرغم من أن الانبعاثات المباشرة من الزراعة ستزداد بنسبة 5 في المائة. وأشار إلى أن من المتوقع أن تقلص مساحة الأراضي المزروعة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بسبب اللوائح البيئية الأكثر صرامة؛ وفي البلدان المتوسطة الدخل، من المتوقع أن يزداد استهلاك السعرات الحرارية بنسبة 7 في المائة، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى زيادة استهلاك الأغذية الأساسية والمنتجات الحيوانية والدهون؛ وفي البلدان المنخفضة الدخل، من المتوقع أن يزداد استهلاك السعرات الحرارية بنسبة 4 في المائة، وهو ما لا يتماشى مع تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ويمكن أن يؤدي خفض الفاقد والمهدر من الأغذية بمقدار النصف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية من الزراعة بنسبة 4 في المائة، وعدد الأشخاص ناقصي التغذية بمقدار 153 مليون شخص بحلول عام 2030. وأكد في الختام أهمية مستوى الأداء الجيد للأسواق الدولية للسلع الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي العالمي، إذ يُداول 20 في المائة من السعرات الحرارية على المستوى العالمي، وتستفيد سبل العيش الريفية من المشاركة في الأسواق وسلاسل القيمة الغذائية الزراعية العالمية، وأشار إلى أن من المتوقع أن يشهد العقد المقبل انخفاضاً طفيفاً في الأسعار المرجعية الدولية الحقيقية للسلع الزراعية الرئيسية، غير أن ذلك قد لا تجسده أسعار التجزئة المحلية للأغذية.

11- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تطرق أحد المندوبين إلى الأسمدة وتوقعات السوق الزراعية والتدابير المتخذة على مستوى السياسات في عدة بلدان في السياق الحالي للتوترات الجيوسياسية في منطقة البحر الأسود. وشدد أحد المتحاورين على أهمية الحصول على بيانات موثوقة بشأن التجارة، مشيراً إلى أنه نظراً لاستهلاك هذه السلع محلياً، فإنه لا يوجد سوق دولي للأسمدة العضوية. وأشار خبير آخر إلى النتائج المتوقعة من تطبيق اللوائح الجديدة في بعض البلدان المتقدمة للحد من إزالة الغابات. وتناول خبير آخر السياسات القائمة بشأن الانتقال من الأسمدة الكيميائية إلى الأسمدة العضوية.

1- المعادن والخامات والفلزات

12- أدار حلقة النقاش، التي ركزت على العوامل المحركة لاتجاهات الأسعار والتجارة وكيفية استعادة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية المعدنية من الفرص وتجاوز التحديات، أحد موظفي الشؤون الاقتصادية في فرع السلع الأساسية. وسلط موظف معاون للشؤون الاقتصادية في فرع السلع الأساسية الضوء على التقلبات الأخيرة في أسعار المعادن غير النفيسة، والتغيرات التي نتجت في جانب كبير منها عن الطلب من الصين، وارتفاع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوترات الجيوسياسية والطلب من المصارف المركزية، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار المعادن الحرجة للانتقال الطاقى خلال السنوات الأخيرة نتيجة لوفرة المعروض وتباطؤ نمو الطلب من قطاع السيارات الكهربائية، وأكد أهمية التنوع والقدرة على الصمود في سلاسل الإمداد الخاصة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقى،

إلى جانب ممارسات التعدين المستدامة والتقدم التكنولوجي كحلول لضمان توافر المعادن في الأجل الطويل. وتألفت حلقة النقاش من: محلل للطاقة في الوكالة الدولية للطاقة؛ وخبير مستقل من سويسرا؛ وموظف رئيسي في مجال السياسات والشؤون العامة.

13- وتناولت المتحاور الأولى حالة أسواق المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي ودورها في الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة. وأشارت إلى الانخفاض الكبير في عام 2023 في أسعار المواد الأساسية للبطاريات، ويرجع ذلك أساساً إلى نمو العرض الذي بات يفوق الطلب. ومع ذلك، ظلت الاستثمارات في المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي مستقرة، ولكنها صاحبته زيادة في أنشطة الاستكشاف. وأبرزت المتحاور في الختام الأثر المزدوج لانخفاض الأسعار، الذي ساهم في خفض تكاليف التكنولوجيا النظيفة ولكنه قلل من الاستثمارات اللازمة لتوفير المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي؛ وأشارت إلى أن الوكالة الدولية للطاقة توقعت زيادة في الطلب على هذه المعادن بحلول عام 2040، ولا سيما في السيناريوهات المتوافقة مع أهداف الوصول إلى صافي انبعاثات صفري.

14- وركز المتحاور الثاني على اتجاهات أسواق المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي. وذكر أن الطلب على هذه المعادن شهد زيادة كبيرة مدفوعة على وجه الخصوص بالتوسع في استخدام السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، ولكن نمو العرض، ولا سيما في الصين، أسفر عن فائض مؤقت في المعروض، مما أدى إلى فائض مؤقت دفع الأسعار إلى الانخفاض. وأوضح أن هذا الانخفاض كان في مصلحة المستهلكين وساهم في نشر التكنولوجيات النظيفة، ولكنه شكل تحديات أمام المنتجين، ولا سيما في العمليات الصغيرة الحجم والمرتبعة التكلفة، في حين أفاد الجهات الفاعلة المهيمنة. وسلط الضوء على دور التدابير الحكومية، مثل الإعانات والتعريفات الجمركية، في تشكيل ديناميات السوق وحماية الصناعات المحلية، وأشار إلى أن الشكوك والتوترات الجيوسياسية زادت من تعقيد التوقعات بالنسبة لهذه الأسواق. وذكر المتحاور في الختام أن التوقعات طويلة الأجل تعتمد على خيارات التكنولوجيا ووتيرة الانتقال العالمي في مجال الطاقة، مع توقع استقرار فائض المعروض بحلول الفترة 2027-2028.

15- وسلط المتحاور الثالث الضوء على دور التعدين المسؤول في الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وأكد أهمية القيادة والتعاون لوضع معايير لممارسات التعدين المستدامة وتنفيذها. وعلى الرغم من الوعي المتزايد، لم يصبح التعدين المسؤول بعد توقعاً معيارياً في السياسات والأسواق. وشدد المتحاور على ضرورة قيام الحكومات بإدماج الممارسات المسؤولة في اللوائح والتصاريح والعقود لضمان الامتثال؛ وعلى أهمية التشاور والتفاعل مع أصحاب المصلحة لتحسين المعايير وتجنب التجزؤ التنظيمي. وأكد المتحاور في الختام ضرورة مواصلة التركيز على ضمان مساهمة التعدين في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على معايير الاستدامة والحوكمة العالية.

16- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد أحد الخبراء على الصلة بين نقل خامات المعادن لمسافات طويلة وآثارها على تغير المناخ بسبب انبعاثات الكربون من السفن، موصياً بمعالجة المعادن في مواقع الاستخراج، لتقليل هذه الانبعاثات، ومشيراً إلى أن الاستفادة المحلية أو إضافة القيمة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى إيجاد فرص عمل. وشدد خبير آخر على رأس المال البشري والمالي الكبير اللازم لأنشطة التعدين، وأوصى بتصميم مجموعة مناسبة من الحوافز، لزيادة استدامة أنشطة التعدين. وتناول أحد المندوبين مسألة سعة تخزين الطاقة، مشيراً إلى البحوث الجارية على كيمياء البطاريات في البحث عن الكثافات العالية المثلى لتخزين الطاقة بكفاءة. وأكد أحد الخبراء أهمية التحولات السلوكية في تحقيق الانتقال الطاقوي، مثل انتقال المستهلكين من السيارات الكبيرة إلى السيارات الأصغر حجماً، والحاجة المتزايدة إلى حلول تخزين الطاقة، وخاصة البطاريات. وسلط عدد من المندوبين الضوء على التحول النموذجي من السيارات الكبيرة الملوثة إلى السيارات الكهربائية، وتساءلوا عن الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه، ولا سيما في بعض البلدان المتقدمة. وأوضح بعض المتحاورين أن هذا التحول كان مدفوعاً بالآثار المشتركة للإعانات العامة، الهادفة إلى تحقيق اقتصادات محايدة من حيث أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050،

واستراتيجيات التسويق التي تستخدمها الشركات المنتجة للسيارات الكهربائية؛ وقد أدت هذه السياسات والاستراتيجيات إلى تحقيق هوامش ربح كبيرة، ومع ذلك تباينت الآثار بين البلدان. وأكد أحد الخبراء ضرورة التعدين المسؤول وإشراك المجتمعات المحلية، لتعزيز الإشراف البيئي وتمكين السكان المحليين، وتعزيز الشعور بالملكية والتعاون في استخراج الموارد. وشدد أحد المندوبين على أهمية ضمان موثوقية مصادر البيانات المتعلقة بالتعدين وشفافيتها، لضمان الدقة والمصداقية، وأشار إلى أن وجود نظام أكثر قوة للتحقق من المصادر وتوثيقها يمكن أن يعزز إلى حد كبير مصداقية المؤشرات وقابليتها للتكرار. ورداً على استفسار من أحد الخبراء بشأن المعادن التي يركز عليها المجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن، أوضح أحد المتحاورين بالتفصيل المعادن المستهدفة وأشار إلى أن المجلس يضم 24 من أكبر شركات المعادن والفلاتز في العالم. وأكد المتحاورون في الختام ضرورة تعزيز عمليات القيمة المضافة في البلدان المنتجة للمواد، للمساعدة في تنويع سلاسل الإمداد للمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، وسلطوا الضوء على أثر التقدم التكنولوجي، ولا سيما في كيمياء البطاريات، على تشكيل الطلب على هذه المعادن في المستقبل.

3- الطاقة

17- أدار حلقة النقاش، التي ركزت على اتجاهات أسواق الطاقة، بما في ذلك التوسع السريع في الطاقة المتجددة على المستوى العالمي، وتغير سياسات الطاقة من أجل تحييد أثر انبعاثات الكربون وتشديد اللوائح الخاصة بالانبعاثات والتكنولوجيا، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لكابو فريدي. وأكد أحد موظفي الشؤون الاقتصادية في فرع السلع الأساسية أن الاضطرابات في أسواق الطاقة يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصادات؛ وحدد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أسواق الطاقة في المستقبل، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والنزاعات والاضطرابات في إمدادات المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي؛ وأشار إلى أن من المرجح أن تتسبب الظواهر الجوية القصوى والاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ في أضرار بالبنية التحتية للطاقة وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في إمدادات الطاقة، وبالتالي زيادة تكاليف تدابير التخفيف والتكيف. وتألفت حلقة النقاش من: كبير محلي أسواق النفط في الوكالة الدولية للطاقة؛ ورئيس قسم الاقتصاد وبحوث الجيل القادم في مصرف جوليوس باير؛ وبروفيسور من معهد باريس للدراسات السياسية؛ ورئيس فريق في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ ورئيس فرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة في الأونكتاد.

18- وأشار المتحاور الأول إلى الاتجاه التنازلي في أسعار النفط بعد الانتعاش الذي أعقب الجائحة، بسبب وفرة الإمدادات وضعف الطلب الذي كان مدفوعاً أساساً بالانخفاض الكبير في نمو الطلب على النفط في الصين، نتيجة لتراجع الإنفاق المحلي، والركود في قطاع التشييد، والتحول نحو أنواع الوقود البديلة، ولا سيما في قطاع النقل. وتوقع المتحاور انتشار استخدام السيارات الكهربائية على نطاق واسع وانتقال محطات الطاقة من النفط إلى الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي.

19- وأشار المتحاور الثاني إلى أن انخفاض أسعار الطاقة نتج عن عوامل مختلفة، بما في ذلك عوامل جيوسياسية وتسارع الانتقال الطاقوي. وأوضح أن السبب وراء التقلبات في أسواق الطاقة هو تغير المناخ والظروف التي أوجدتها الجائحة وما تلاها من تدابير تحفيزية تسببت في فرط النشاط في بعض الاقتصادات، ولا سيما في الصين. وأشار المتحاور في الختام إلى أن الطفرة في استخدام الطاقة النظيفة والغاز الطبيعي المسيل يمكن أن تؤدي إلى فترة من الانخفاض في أسعار الطاقة، وهو ما قد يحفز من جانبه تحقيق تحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي، وبالتالي تقليل الانبعاثات.

20- وسلط المتحاور الثالث الضوء على المساهمات المتزايدة للغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. غير أنه أشار إلى أن استهلاك الفحم لا يزال كبيراً على الرغم من مساهمته الكبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. واقترح أن يكون الابتكار في تكنولوجيات الطاقة واستبدال الفحم بالغاز

الأرخص طريقاً للمضي قدماً، إلى جانب معالجة الانبعاثات من خلال تسعير الكربون، على غرار ما هو متبع في نظام الاتحاد الأوروبي للاتجار بالانبعاثات، حيث من المرجح أن يقلل المنتجون من استهلاك الفحم إذا طُلب منهم دفع تكلفة انبعاثات الكربون.

21- وشدد المتحدث الرابع على مساهمة نظم الطاقة المتجددة في خفض أسعار الطاقة، وشدد على أن الانتقال الطاقوي يتطلب إجراءات من الحكومات والقطاع الخاص لتهيئة بيئة سياسات تعزز الاستثمارات الكبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية إيجاد أسواق للسلع الخضراء.

22- وأشارت المتحورة الخامسة إلى أن البلدان النامية تتمتع بمزايا نسبية، ولكنها لا تستطيع جني منافع من خلال أنماط التجارة التقليدية التي تجعلها مصدرة صافية للمواد الخام المستخدمة في سلاسل قيمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومستوردة صافية للسلع المصنعة في المراحل المتوسطة والنهائية. وتحتاج البلدان النامية إلى المواءمة بين سياسات التنمية والتجارة وتغير المناخ، لجني المنافع المشتركة، بما في ذلك منافع التكيف. وأشارت إلى أن الأونكتاد أعد مبادئ توجيهية بشأن سياسات التجارة والاستثمار والتعاون الدولي. وأكدت المتحورة في الختام أن تعزيز الانتقال الطاقوي ونشر التكنولوجيا الخضراء الميسورة التكلفة يمكن أن يوسع نطاق الحصول على خدمات الطاقة، وينتج فرصاً اقتصادية، ويعزز التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع وتهيئة فرص العمل، ويساعد في المضي قدماً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

23- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، وفيما يتعلق باستفسار حول انخفاض أسعار الطاقة وتسريع الانتقال الطاقوي، أشار أحد المتحورين إلى أن انخفاض أسعار النفط أفاد البلدان النامية المستوردة للطاقة من خلال تحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل الحقيقي، وأشار إلى أن خفض واردات النفط والأخذ بتكنولوجيات الطاقة المتجددة يمكن أن يقلل من الاعتماد على أسواق النفط العالمية ويسر تحقيق انتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. وأشار متحور آخر إلى الإنجازات التي تحققت في إطار نظام الاتحاد الأوروبي للاتجار بالانبعاثات وإلى ضرورة اعتماد الحكومات مبدأ "الملوث يدفع"، مؤكداً أن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تواجه ديوناً كبيرة وينبغي أن تتجنب الإعانات المالية للتخفيف من أزمة المناخ. وأشار أحد المتحورين إلى التقدم السريع في الانتقال الطاقوي، ورأى أن الإعانات لم تعد ضرورية لأن تكنولوجيات مثل الألواح الشمسية أصبحت في المتناول بصورة أكبر، وتتراجع تكلفة السيارات الكهربائية؛ وذكر أن من الأساسي وجود أسواق مفتوحة ومدارة بصورة جيدة ضرورية، مع ضرورة تقديم الدعم المجتمعي لنجاح الانتقال الطاقوي، مثل إعادة توزيع ضرائب الكربون مباشرة على الأسر المعيشية. وأشار أحد الخبراء إلى تحديات تحقيق اقتصاد محايد من حيث أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050، وأعرب عن قلقه من تقديم الوقود الحيوي على أنه العلاج الشافي. وشدد أحد المتحورين على أن جميع أنواع الوقود لها دور في مزيج الطاقة، وأن قوى السوق تحدد التوزيع الأمثل للموارد، مع مراعاة عوامل مثل تقلب الأسعار، إذ قد لا يكون إدراج الوقود الحيوي مجدياً من الناحية الاقتصادية إذا كان أعلى بكثير من الخيارات الأخرى وفشل سعر الكربون في تعويض هذا الفارق في التكلفة. وسلّطت الأمانة الضوء على تعقد الوقود الأحيائي، مشيرة إلى أن من الممكن إنتاجه من البقايا الزراعية وغيرها من مصادر الكتلة الأحيائية التي لا تتنافس مع إنتاج الأغذية، مما يجعله خياراً أكثر استدامة، وأن مثل هذا النهج يمكن أن يساعد في تلبية الاحتياجات من الطاقة والشواغل البيئية من دون التأثير على الأمن الغذائي. وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى مواصلة استكشاف الدور المحتمل للوقود الحيوي في تيسير الانتقال الطاقوي. واقترح أحد الخبراء استخدام القنب الصناعي لصنع الوقود الحيوي، وأشار خبير آخر إلى استمرار الطلب على الفحم لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة، متسائلاً عما إذا كان لا يزال للفحم مستقبل في سياق الاتجار بالانبعاثات الكربون واحتجازه. وسلّط أحد المتحورين الضوء على أن الفحم لا يزال وقوداً قابلاً للاستمرار من الناحية الاقتصادية، ولكن ليس من الناحية البيئية، مقترحاً الاستقادة من

تقنيات مثل احتجاز الكربون وتخزينه، من دون إعانات في البداية، لتقييم مدى فعالية ذلك. وأشار متحاور آخر في الختام إلى أن تسارع وتيرة الطلب على الغاز النفطي المسيل في أفريقيا ويمكن اعتباره بديلاً عن الفحم لأن استخدامه، مقارنة بالحرائق المكشوفة، يوفر منافع بيئية كبيرة، بما في ذلك الحد من إزالة الغابات والتلوث، فضلاً عن المزايا المجتمعية.

جيم - التحول الهيكلي من خلال خلق القيمة المضافة المحلية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية

(البند 4 من جدول الأعمال)

24- في افتتاح المناقشة غير الرسمية الأولى، عرض الرئيس بالنيابة لقسم تنفيذ السياسات والتوعية في مجال السلع الأساسية التابع لفرع السلع الأساسية، المذكرة المعنونة "التحول الهيكلي من خلال إضافة القيمة محلياً في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/61)، وشدد على أهمية إضافة قيمة إلى الموارد الخام مع ضمان التوزيع العادل للمكاسب ذات الصلة، من أجل تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي والاندماج.

1- الزراعة

25- تألفت حلقة النقاش من: الأمين العام لفريق الدراسة الدولي للمطاط؛ ومهندس حلج القطن الرئيسي في منظمة تنمية القطن في أوغندا؛ ومدير الاستثمارات المؤثرة من الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ والمؤسس المشارك ومدير الإنتاج في شركة شوكو توغو.

26- وقّدم المتحاور الأول وجهات نظر مفصلة حول إضافة القيمة في سلسلة القيمة الدولية، مشيراً إلى أن الاقتصاد الدائري من شأنه أن يزيد من إعادة تدوير الموارد وإعادة استخدامها إلى أقصى حد ممكن ويعزز التنمية المستدامة من خلال الحد من الطلب على الموارد والنفايات. وأوضح أن هذا النهج الفعال من حيث التكلفة أضاف قيمة إلى سلاسل مثل صناعة المطاط. وقال إن اعتماد التقنيات الدائرية أمر بالغ الأهمية لمعيشة أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما المزارعين في أفريقيا التي تشكل فيها الحيازات الصغيرة مصدر 90 في المائة من المطاط الطبيعي. وأشار إلى أن فريق الدراسة الدولي للمطاط يهدف إلى أن يكون مركزاً للاقتصاد الدائري والاستدامة للاقتصاد العالمي للمطاط، وسيتعاون مع أصحاب المصلحة في إطار الركائز الاستراتيجية للفترة 2023-2028 لتعزيز الاستثمار في الاستدامة، بما في ذلك مبادرات الاقتصاد الدائري في البلدان النامية.

27- وتناول المتحاور الثاني بالتفصيل نهج منظمة تنمية القطن في تعزيز القيمة المضافة المحلية في سلسلة قيمة القطن في أوغندا، بما في ذلك تعزيز الإنتاج، وتعزيز إدارة الجودة، وخفض التكاليف للمستثمرين، وتسويق منتجات القطن. ودخلت المنظمة في شراكة مع القطاع الخاص لدعم المزارعين وتطبيق معايير الجودة؛ وشملت الحوافز المقدمة للمستثمرين خفض تعريفات الطاقة، والإعفاءات الضريبية، والائتمانات المقدمة بشروط ميسرة من مصرف التنمية الأوغندي. وعرض المتحاور الأطر القانونية الداعمة لإضافة القيمة والمبادرات الجارية التي تشمل توسيع القدرة الإنتاجية للمحالج القائمة. وذكر في الختام أن أوغندا تهدف إلى زيادة الاستهلاك المحلي من القطن المحلج، الذي يبلغ حالياً 10 في المائة من الإنتاج الوطني، لتوفير فرص عمل وإضافة قيمة إلى الإنتاج المحلي.

28- وناقش المتحاور الثالث القيمة المضافة في السلع الزراعية في أوغندا من خلال استثمارات الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وسلط الضوء على شركتين، إحداها تصدّر بذور السمسم العضوي والقطن المحلج وتستثمر في تكنولوجيات متقدمة للتجهيز بعد الحصاد، لتحسين جودة المنتجات،

وتقليل الفاقد وتهيئة فرص عمل للمهارات؛ والأخرى تصدّر الفانيليا والبن والفاكهة المجففة وتستثمر في معدات التجفيف الآلية، لتحسين كفاءة وجودة تجهيز الفانيليا، وتوفير فرص عمل بأجور أفضل. وأشار إلى أن المعدات مكّنت أيضاً من إنشاء سلسلة قيمة جديدة لفاكهة الكاكاو المجففة، مما حوّل منتجاً كان يُهدر في السابق إلى سلعة تصديرية مربحة. وأوضح المتحاور في الختام أن الشركتين أظهرتا كيف يمكن للميكنة في تجهيز ما بعد الحصاد أن تزيد من القيمة المضافة المحلية، وتهيئ فرصاً اقتصادية جديدة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأوسع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية مثل أوغندا.

29- وقدم المتحاور الرابع تجربة شركة شوكو توغو، وهي أول تعاونية في توغو تنتج شوكولاتة مصنوعة بنسبة 100 في المائة في توغو، والتي نشأت من مشروع تدريب على ريادة الأعمال الزراعية. وقد دعمت شركة شوكو توغو الإنتاج المستدام للكاكاو من خلال إعطاء الأولوية لتعاونيات الكاكاو العضوي؛ ودفعت أسعاراً عادلة لحبوب الكاكاو، مضيفاً ما لا يقل عن 500 فرنك من فركات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد من أجل دعم مشاريع التنمية المجتمعية؛ ودعمت مشاركة المرأة وتمكينها، حيث وظفت حوالي 60 امرأة في وحدة الإنتاج في كباليمي، وساعدت في إنشاء خمس تعاونيات نسائية لتجهيز الكاكاو وأوصت باستراتيجيات لمساعدة الأعمال التجارية التي تقودها النساء على التطور من مشاريع صغيرة إلى مشاريع متوسطة وكبيرة الحجم. وذكر المتحاور في الختام أن التعاونية رفعت مستوى الوعي باستهلاك الكاكاو وتجهيزه بين المنتجين، والحفاظ على الأصناف القديمة مثل الأميلونادو والتركيز على تحسين الجودة.

30- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار من أحد المندوبين عن كيفية إيجاد حوافز لريادة الأعمال، شدد أحد المتحاورين على الحاجة الماسة إلى تحسين فرص الحصول على رأس المال ومعدات الإنتاج بأسعار معقولة، وهو ما يتطلب في كثير من الأحيان الاستيراد، نظراً لأنها لا تزال تشكل عقبات كبيرة أمام رواد الأعمال في البلدان النامية. وسلّط متحاور آخر الضوء على صعوبات استيراد المعدات الرأسمالية الحديثة في البلدان النامية. وفي معرض الرد على استفسار من أحد المندوبين بشأن التحديات المرتبطة بالوصول إلى الأسواق الدولية، أشار أحد المتحاورين إلى الأثر الضار للتعريفات الجمركية، ولا سيّما تصاعد التعريفات، فضلاً عن التدابير غير الجمركية على الصادرات من البلدان النامية، الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة أمام جهود زيادة معالجة القطن والمنتجات الزراعية الأخرى. وأشار متحاور آخر في الختام إلى التحديات التي تفرضها اللوائح البيئية في البلدان المتقدمة النمو المستوردة، التي قد تؤثر سلباً على صغار المزارعين الذين تُصدر منتجاتهم إلى الأسواق التي تطبق هذه اللوائح.

31- وأدار حلقة النقاش الثانية في المناقشة غير الرسمية واحد من كبار الزملاء في معهد السياسات الزراعية والغذائية في كندا، وشارك فيها كل من: أمين البعثة الدائمة للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية؛ ومستشار في البعثة الدائمة للهند لدى منظمة التجارة العالمية؛ ومستشار أول في البعثة الدائمة للسنغال.

32- وشدّد المتحاور الأول على تحول البرازيل من مستورد صافٍ للأغذية إلى مصدّر رئيسي للأغذية. وسلّط الضوء على التحديات المستمرة في مجال الزراعة، بما في ذلك مسائل مثل الحاجة إلى تعزيز الابتكار والبنية التحتية، ولا سيّما في مجالي النقل والطاقة. وأشار إلى التحديات الخارجية في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك تركيز القوة السوقية بين كبار مشتري السلع الأساسية وتصاعد التعريفات الجمركية، مما يحد من التنوع في المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، وسلّط الضوء على أن الاستراتيجية الزراعية الوطنية تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو المدفوع بالتصدير والأمن الغذائي المحلي. وأوضح المتحاور في الختام أن البرازيل حققت تقدماً في الممارسات المستدامة، مستفيدةً من تكنولوجيات مثل النظم المتكاملة لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، والزراعة عديمة الحراثة، والزراعة المحكّمة، لزيادة الإنتاجية دون توسيع الأراضي الزراعية.

33- وناقشت المتحاور الثانية التحديات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في الهند. وشددت على الحاجة إلى اتباع نهج شاملة لاعتماد التكنولوجيا، مع مراعاة شواغل المجتمعات المحلية الريفية، وأهمية معالجة الثغرات في البنى التحتية، بما في ذلك في مجالي التخزين والنقل، لإدماج المنتجات الزراعية في سلاسل القيمة العالمية. وسلطت الضوء على التقدم المحرز في الهند في مجال الصادرات الزراعية نتيجة لسلسلة من السياسات التي تركز على الأعمال الزراعية والمزارعين وتيسير التصدير. غير أنها أشارت إلى أن الوصول إلى الائتمان لا يزال يشكل تحدياً. وتُعطى الأولوية لجهود توعية المزارعين بإمكانية الوصول إلى المصارف وتيسير الحصول على الائتمان، إلى جانب الاستثمارات في البنية التحتية، مثل حلول التخزين القائمة على التجمعات للحد من خسائر ما بعد الحصاد.

34- وشدد المتحاور الثالث على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، والوصول إلى التكنولوجيات، والقيود المالية، مستشهداً بحالات أدت فيها مرافق التخزين غير الكافية إلى إهدار الأغذية. وسلط الضوء على صعوبة تلبية معايير الجودة الدولية وأثر العوامل المناخية على الإنتاجية الزراعية. وأشار في الختام إلى استراتيجية التنمية في السنغال من أجل تحويل الزراعة إلى قطاع حديث ومستدام، وتشمل إنشاء البنية التحتية، مثل الطرق والمستودعات لتيسير الوصول إلى الأسواق؛ واعتماد تقنيات زراعية حديثة، مثل تناوب المحاصيل والميكنة؛ والتركيز على سلاسل القيمة في القطاعات الاستراتيجية.

35- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن الاستراتيجيات المتبعة في الهند لتعزيز إنتاج الإيثانول من قصب السكر وإمكانية إضافة قيمة للزراعة من خلال التقدم التكنولوجي، أشار أحد المتحاورين إلى أن البلد يستثمر في بناء القدرات وإقامة روابط في مختلف القطاعات الزراعية. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن آفاق التعاون الإقليمي لتحسين القيمة المضافة في المنتجات الزراعية في ضوء التحديات الخارجية، شدد أحد المتحاورين على إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمبادرات الإقليمية ذات الصلة لتعزيز التجارة البينية وسلاسل القيمة الإقليمية من خلال معالجة الفجوات في البنية التحتية. وأخيراً، ورداً على استفسار من أحد الخبراء عن البحوث التي تجربها المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية بشأن زراعة القنب الصناعي من أجل تحقيق قيمة سلعية وربطه بمختلف الصناعات، أشار أحد المتحاورين إلى الدور العام الذي تضطلع به المؤسسة في مجال البحوث، مشدداً على إمكانات القنب في مجال صناعة المستحضرات الصيدلانية وسائر القطاعات كجزء من نهج متنوع في الزراعة.

1- المعادن والخامات والفلزات

36- افتتح الموظف المسؤول عن فرع السلع الأساسية، المناقشة غير الرسمية الثالثة، مشيراً إلى أن فريق الأمين العام المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقوي قد أصدر مؤخراً تقريراً يتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات عملية لإدماج الإنصاف والعدالة في استغلال هذه المعادن لتحقيق صافي انبعاثات صفري. وأكد أن التنمية ينبغي تعزيزها من خلال تقاسم المنافع، وإضافة القيمة، وتنويع الاقتصاد ضمن سلاسل القيمة لهذه المعادن، وهو ما سيكون محور التركيز في هذه الجلسة. وسلط موظف معاون للشؤون الاقتصادية في فرع السلع الأساسية الضوء على المنافع التي تتحقق من خلال إضافة القيمة في سلاسل القيمة للمعادن وعرض أمثلة قطرية. وتألفت حلقة النقاش من كل من: مدير مشروع برنامج المعادن من أجل التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ في معهد دراسات التنمية؛ ونائب مدير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة؛ ومدير شعبة الطاقة المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ المدير المؤقت للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛ والأمين الدائم لإدارة الطاقة وتنمية الطاقة في وزارة الطاقة وتنمية الطاقة في زيمبابوي.

37- واستعرض المتحاور الأول المسارات الممكنة لإضافة القيمة في سلاسل قيمة المعادن، مميّزاً بين المعادن القابلة للتداول وغير القابلة للتداول. وأوضح أن المعادن القابلة للتداول تُصنّف في العادة، في حين أن المعادن غير القابلة للتداول التجاري توجه في كثير من الأحيان لخدمة الأسواق المحلية، وهو ما يتيح فرصاً للاستعاضة عن الواردات. وتشمل استراتيجيات إضافة القيمة في المعادن غير القابلة للتداول تطوير الصناعات المحلية، في حين ترتبط التحديات المتعلقة بالمعادن القابلة للتداول بتعقيدات السوق ومتطلبات رأس المال. وشدّد المتحاور على أهمية الروابط الخلفية، مسأطاً الضوء على دور القطاعات التي تزود شركات التعدين بالسلع والخدمات، ونكر أن من الممكن دعم القطاع من خلال الجمع بين سياسات المحتوى المحلي وتنمية القدرات الإنتاجية في البلدان المنتجة للمعادن.

38- وركزت المتحاور الثانية على دور مقدمي خدمات المعرفة المحلية في قطاعات الموارد الطبيعية. وأوضحت أنه مع تزايد الطلب على المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، تتوفر أمام الشركات المحلية فرص للتنافس في سلاسل القيمة من خلال تقديم سلع وخدمات تتكيف مع الظروف المحلية. ومع ذلك، أشارت إلى خطر ما يُعرف باسم "لعنة" الموارد الخضراء، حيث قد تواجه الشركات المحلية صعوبة في الوصول إلى الأنشطة ذات القيمة العالية، بينما تعمل الصناعات الاستخراجية كجزر معزولة، مما يحد من المنافع الإنمائية للبلد المضيف. وأكدت الحاجة إلى سياسات لدعم الشركات المحلية طيلة دورة حياتها التجارية. وأوضحت أن العديد من البلدان المنتجة للمعادن تطبق متطلبات المحتوى المحلي لدعم دخول الشركات المحلية إلى الصناعات الاستخراجية، لكنها غالباً ما تهمل هذه المتطلبات في المراحل اللاحقة، عندما قد تحتاج الشركات إليها لتعزيز وجودها ونموها. واقترحت المتحاور ثلاث استراتيجيات للشركات المحلية: الاستفادة من القرب لتقديم خدمات سريعة وفعالة؛ وتكييف السلع والخدمات مع الظروف المحلية؛ والابتكار لتقديم حلول جديدة. وأكدت أن الشركات تحتاج إلى دعم مصمم خصيصاً على أساس مستوى نضجها، حيث تحتاج الشركات الأقل تقدماً في العادة إلى دعم في بناء القدرات الإنتاجية، بينما تحتاج الشركات الأكثر تطوراً إلى الارتقاء بقدراتها من أجل التأثير في العقود والأسواق، وذلك على سبيل المثال من خلال بناء القدرات في مجال التفاوض والدعوة والضغط لكسب التأييد.

39- وأبرزت المتحاور الثالثة دور السياسات الصناعية في التنمية الاقتصادية. ولاحظت أن مستقبل الصناعة يكمن في القطاعات المتوسطة والعالية التقنية في مجالي الانتقال الطاقوي والرقمي اللذين يعتمدان على المعادن بكثافة ويوفران فرصاً كبيرة للنمو. وأكدت الحاجة إلى التصنيع المستدام، والاستفادة من الموارد المعدنية لاغتنام الفرص المتاحة، مع معالجة التفاوت في القدرات الصناعية والتحديات الهيكلية، مثل الحصول على الطاقة بأسعار معقولة. وينبغي أن يكون التنوع الذي يتجاوز الإثراء أولوية، مع تركيز البلدان على أجزاء سلاسل الإمداد في مجالي الطاقة والتكنولوجيا الرقمية بما يتناسب مع القدرات الوطنية. وأشار المتحاور في الختام إلى الحاجة إلى التعاون الإقليمي لبناء سلاسل إمداد قابلة للتطوير، مؤكداً أن الشراكات ضرورية للتعامل مع تعقيدات الأسواق العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

40- وناقش المتحاور الرابع تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد كأداتين يمكن من خلالهما دعم الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المعادن. وأوضح أن التصنيف الإطاري يعزز الشفافية والدائرية والقيمة المضافة المحلية، ويساعد ذلك بالتالي الحكومات وأصحاب المصلحة على إدارة الموارد وفقاً للمعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويستخدم قانون المواد الخام الحرجة لعام 2023 في الاتحاد الأوروبي التصنيف الإطاري لمتابعة الأهداف المتعلقة بالإنتاج المحلي للمعادن، واستيعاب إعادة التدوير وأسواق الموارد الثانوية. وأشار المتحاور في الختام إلى إمكانية إدراج العنصر الخدماتي للموارد في الحد من الآثار البيئية من خلال التركيز على الخدمات بدلاً من ملكية المواد.

41- سلّطت المتحاور الخامسة الضوء على الموارد المعدنية في إفريقيا وأكدت ضرورة إضافة القيمة لتعزيز الاقتصادات، نظراً لتأثر البلدان في أفريقيا بتقلبات أسعار السلع الأساسية. وأشارت إلى ضرورة التحول نحو إضافة القيمة والإثراء لأغراض التصنيع والتنمية. وأوضحت أن الاستراتيجية الإفريقية للمعادن الخضراء، التي وضعها المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن وشركاؤه، تعزز التصنيع القائم على المعادن وتكنولوجيات الطاقة النظيفة. وأكد المتحاور في الختام أهمية تعاون أصحاب المصلحة في تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعددين.

42- وناقشت المتحاور السادسة استراتيجية زمبابوي للاستفادة من المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي لتحقيق النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أهمية التصدي لتحديات الحصول على الطاقة. وأوضحت أن التعديلات على قانون المعادن الوطني صنفت عدة معادن على أنها مبادرات استراتيجية. وأكدت أن زمبابوي تهدف إلى الدفع قدماً بسلسلة قيمة المعادن وتحقيق حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي. وأشارت إلى أن السياسات تركز على الأجزاء القابلة للتنفيذ في سلاسل القيمة للسلع المعنوية، استناداً إلى القدرات الوطنية. ولفتت إلى التحديات المتعلقة بالحصول على التمويل وأعباء الديون والحاجة إلى الشراكات والاستثمار والتكنولوجيا، لدعم إضافة القيمة. وسلّطت المتحاور في الختام الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمنصة لتعزيز التجارة والتنمية.

43- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن الإطار الحالي للتجارة الدولية ودعمه جهود البلدان النامية في مجال التنويع وإضافة القيمة، أشار عدة متحاورين إلى الحاجة إلى مزيد من المرونة والتفحيات للتكيف مع الواقع العالمي المتغير. وفي هذا السياق، أشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أهمية ضمان التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل من دون اتخاذ تدابير تجارية تقييدية يمكن أن تضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار بعض المتحاورين والمندوبين إلى أهمية نقل التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تمكين البلدان النامية من الارتقاء في سلاسل القيمة؛ وإلى إعادة ترتيب أولويات السياسات، لمساعدة البلدان على الاستفادة من المشهد المتغير لقطاع المعادن، فضلاً عن الدورانية في نماذج الموارد. ورداً على استفسار من أحد الخبراء حول دور التعددين الحرفي والصغير النطاق في إضافة القيمة المحلية، سلّط أحد المتحاورين الضوء على الحاجة إلى برامج لبناء القدرات من أجل إدماج هذا النوع من التعددين في سلاسل الإمداد الخاصة بالتكرير. وسلّط عدد قليل من الخبراء الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي، مع التركيز على منافع التجارة للبلدان النامية، والمرونة في قواعد التجارة، وتحسين تنسيق المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في مجال التعددين؛ وأكدوا أهمية نقل التكنولوجيا وتكوين الشراكات، لتعزيز الوصول إلى المدخلات ورأس المال؛ وأشاروا إلى الحاجة إلى تحسين الشفافية، واقتروا آلية مثل مبادرة نظام معلومات الأسواق الزراعية لرصد المعادن لدرجة للانتقال الطاقوي، واقتروا نظام مخزون احتياطي من أجل ضمان استقرار الإمدادات. وتناول أحد الخبراء بالتفصيل في الختام ما تواجهه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تحديات في الحصول على رأس المال والقروض المشروطة المرتبطة بتوفير السلع الأساسية، مشيراً إلى الحاجة إلى مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان الغنية بالموارد في الحصول على التمويل من أجل إضافة قيمة محلية من دون أن ينطوي ذلك على شروط مجحفة.

3- الطاقة

44- افتتح موظف للشؤون الاقتصادية في فرع السلع الأساسية، المناقشة غير الرسمية الرابعة بالقول إن الجلسة تركز ليس فقط على البلدان المعرضة لمخاطر الأصول العالقة بل وكذلك المهارات العالقة، مشيراً إلى ضرورة ضمان المعاملة التفاضلية، بما في ذلك التركيز على زيادة احتجاز الكربون بدلاً من خفض الانبعاثات، بين البلدان التي لا تزال ماضية في طريقها نحو التصنيع، وإمكانات القيمة المضافة والاستدامة في سلاسل القيمة في مجال الطاقة. وتألّفت حلقة النقاش من: مدير برنامج في مبادرة شركات النفط والغاز بشأن المناخ؛ ورئيس وحدة أسواق الغاز العالمية والتكنولوجيا في مجموعة لويديز ريجيستر؛ ورئيس ميناء سوابي في البرازيل.

45- وسلّطت المتحاور الأولى الضوء على أهداف ميثاق خفض انبعاثات الكربون في قطاعي النفط والغاز، بما في ذلك تحقيق صافي انبعاثات صفري في العمليات بحلول عام 2050 والتخلص من الحرق الروتيني للغازات بحلول عام 2030. وشددت على الحاجة إلى خفض انبعاثات الميثان إلى ما يقرب من الصفر بسبب ما يترتب على هذه الانبعاثات من آثار بيئية وأهمية التعاون بين القطاعات والأطر المعترف بها دولياً في رصد التقدم المحرز. وأشارت المتحاور في الختام إلى الحاجة إلى الاستثمار في نظم الطاقة المستقبلية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والوقود الخفيض الكربون واحتجاز الكربون وتخزينه، لدفع عجلة التقدم المستدام.

46- وناقش المتحاور الثاني إمكانات الغاز الأخضر الأكثر مراعاة للبيئة في تعزيز سلاسل قيمة الطاقة. وأكد أن تقييم بصمة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الغاز الطبيعي المسيل من منظور التقييم الشامل لدورة حياة إنتاج الغاز من البئر إلى الخزان يمكن أن يُظهر أن الغاز الطبيعي المسيل الأخضر قد يكون سلعة ذات قيمة مضافة للبلدان المنتجة والمصدرة مع تركيز الجهود على الحد من غاز الميثان واحتجاز الكربون في مرحلة التسييل. وسلّط المتحاور في الختام الضوء على توسيع نطاق إنتاج الأمونيا الزرقاء، لاحتجاز انبعاثات الكربون وتخزينها، مما يوفر بديلاً أكثر للأمونيا أكثر مراعاة للبيئة من خلال الهيدروكربونات ويضيف قيمة إلى سلاسل قيمة الوقود.

47- وقدم المتحاور الثالث لمحة عامة عن مبادرات ميناء سوابي لتنويع سلاسل إمدادات الطاقة وإضافة القيمة إليها، وسعيه إلى خفض انبعاثات الكربون من خلال خضرة السفن والنقل وتطبيق حلول تخزين الكربون في مصفاة التكرير. وأكد أهمية الشراكات في تقليل بصمة الكربون، مستعرضاً مشاريع استراتيجية، منها محطة حاويات مزودة كلها بالكهرباء، ومبادرة إنتاج الميثانول الكهربائي بالتعاون مع شركة الطاقة الأوروبية. وسلّط المتحاور في الختام الضوء على دراسة الأونكتاد بشأن التعقيد الاقتصادي، لدعم التنويع الاستراتيجي للصناعات المركبة في المجمع الصناعي للميناء.

48- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار من أحد الخبراء حول توسيع نطاق سلسلة قيمة الكربون، شدد أحد المتحاورين على ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة في سلسلة الإمداد، ولا سيما في تعزيز استخدام ناقلات ثاني أكسيد الكربون المسيل المنخفض الضغط، وأشار إلى أن بإمكان البلدان النامية تمويل هذا الانتقال من خلال صناديق مقدمة من البلدان المتقدمة وآليات تسعير الكربون، مما يعود بالنفع على سلاسل قيمة الغاز الأخضر ويحقق عائداً قوياً. ورداً على استفسار من أحد المندوبين حول دور الغاز الطبيعي المسيل في الانتقال الطاقوي، أبرز أحد المتحاورين أهميته الطويلة الأجل كسلعة ووقود، مشيراً إلى أن مستويات استخدام الفحم العالمية الحالية تعادل حجم التجارة العالمية الحالية للغاز الطبيعي المسيل. وفيما يتعلق باستفسار آخر من أحد الخبراء حول استخدام تكنولوجيا السوائل لرصد انبعاثات الميثان، أكد أحد المتحاورين أهمية هذه التكنولوجيا وغيرها في قياس مستويات الميثان ومصادره بدقة لتخفيف الانبعاثات بفعالية، وأشار إلى أنه رغم صعوبة القضاء التام على حرق الغازات بسبب اعتبارات السلامة، يمكن للشركات تقليله بدرجة كبيرة. وتناول أحد الخبراء التحديات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على النفط في الانتقال الطاقوي، وفي هذا السياق، أكدت الأمانة العامة من جديد التزام الأونكتاد بالعمل على تحقيق التوازن. وأشار أحد الخبراء في الختام إلى مسألة تركيز المناقشات الحالية المتعلقة بالطاقة في المقام الأول على العمليات وإهمال عمليات التصنيع، بما في ذلك استخراج الخامات والنقل وتكاليف الرقمنة والتنفيذ.

49- وشملت المناقشة غير الرسمية الخامسة حلقة نقاش حول تجارب البلدان. وتألفت حلقة النقاش من كل من: وزير النفط والغاز في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة للكاميرون؛ والسفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التنفيذي لمجموعة الرشيد، المملكة العربية السعودية.

50- وسلّط المتحاور الأول الضوء على الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المعادن الاستراتيجية وإمكانات توليد الطاقة الكهرمائية من نهر الكونغو. غير أن نقص الطاقة والقيود المالية تعيق التحول والتصنيع المحلي، وفي حين يُصدّر النفط الخام، فإن المنتجات البترولية تستورد بسبب عدم وجود مصافي للتكرير. وشدد المتحاور في الختام على أهمية الاستغلال المسؤول للنفط والغاز، وتكنولوجيات خفض الكربون وتعزيز الطاقة المتجددة، للتخفيف من المخاطر البيئية، فضلاً عن الحاجة إلى الدعم الدولي، لمواءمة التصنيع مع الأهداف المتعلقة بالمناخ والانتقال الطاقوي.

51- وسلّط المتحاور الثاني الضوء على اعتماد دولة بوليفيا المتعددة القوميات على الغاز الطبيعي من أجل الإيرادات والاستهلاك المحلي، مما أدى إلى تدهور البيئة وتفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية، ولا سيما في المجتمعات المحلية الريفية ومجتمعات السكان الأصليين. وعلى الرغم من انخفاض مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الحكومة ملتزمة بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالمناخ وتتويع مصادر الطاقة، فقد خفضت استخدام الغاز لتوليد الكهرباء بنسبة 50 في المائة وتحولت نحو مصادر الطاقة المتجددة، وتسعى إلى تصنيع احتياطات الليثيوم، ولكنها تواجه تحديات بسبب انخفاض إنتاج الغاز وقيود التمويل. وركزت المساهمات المحددة وطنياً المحدثّة على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وإعادة التشجير، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتعزيز قدرة النظم الزراعية على الصمود.

52- وسلّط المتحاور الثالث الضوء على التزام حكومة الكاميرون بالطاقة المتجددة، لدفع عجلة التنمية الصناعية، مع التركيز على الطاقة الكهرمائية والطاقة المتولدة بواسطة الغاز. وتهدف الحكومة إلى توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة مع تطوير موارد الغاز أيضاً من أجل دعم النمو الصناعي. وأشار المتحاور في الختام إلى أن الحكومة سعت إلى الاستثمار والتعاون الإقليمي، لتعزيز الوصول إلى الطاقة، وتحسين الموثوقية ودفع عجلة التصنيع، إلى جانب معالجة التحديات البيئية.

53- وتناول المتحاور الرابع أهمية التوطين في إضافة القيمة والتنوع في سلاسل قيمة الطاقة. وشدد على دور الشراكات مع الجهات الفاعلة الكبرى، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، لزيادة المشاركة في قطاع النفط في المملكة العربية السعودية. وأشار في الختام إلى أن نجاح مجموعة الرشيد في سلسلة قيمة الطاقة ارتكز على أسس التعاون والتوطين والاستثمار في رأس المال البشري، وأن الشراكات مع الجامعات المحلية والأجنبية كانت عماداً في بناء القدرات.

54- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد أحد المندوبين على الحاجة إلى "خضرة" قطاع الطاقة من أجل تحقيق المساهمات المحددة وطنياً، مشيراً إلى مشاريع البنية التحتية للطاقة الشمسية الجارية لتعزيز قدرات الطاقة في مالي، وأكد أهمية الانتقال الطاقوي العادل الذي يمكن بلدان منطقة الساحل من الاستفادة من الموارد المحلية من أجل توفير الكهرباء للجميع وتحقيق التنمية المستدامة. وسلّط أحد الخبراء الضوء على أهمية التنسيق الإقليمي في الانتقال الطاقوي واستفسر عن المشاريع ذات الصلة. ورداً على استفسار من أحد الخبراء، أشار أحد المتحاورين إلى خطط التعاون مع القطاع الخاص في تطوير مصافي التكرير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورداً على استفسار من خبير آخر بشأن أوجه التأثير المحتملة في سلسلة قيمة الليثيوم بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبلدان الجوار، أكد أحد المتحاورين أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، مشيراً إلى أن التعاون مع بلدان مثل الليثيوم قد وُلد أفكاراً قيّمة تتجاوز تثبيت الأسعار وتلبية الطلب العالمي، وأن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تهدف إلى تعزيز التعاون لضمان المشاركة الكاملة في سلسلة قيمة الليثيوم. وتناول أحد الخبراء مسألة تنمية المهارات والتوطين، مشدداً على أن التدريب يستغرق وقتاً ويتطلب رؤية مستقبلية. وسلّط خبير آخر الضوء على إمكانات نقل المعرفة والمهارات من قطاع الهيدروكربونات إلى الطاقة الحرارية الأرضية، مشيداً بالجهود المبذولة في هذا المجال في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأكد أحد المندوبين ضرورة إدراج أمن الطاقة في المناقشات بشأن الانتقال الطاقوي.

وشدد أحد الخبراء على أهمية التكامل الإقليمي، ولا سيّما في الجنوب الأفريقي، لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ، وقدم أمثلة على التعاون الإقليمي بين زيمبابوي وبلدان أخرى في أفريقيا في مشاريع تتعلق بالمعادن والطاقة المتجددة، وأشار إلى أن هناك حاجة إلى الدعم المالي لتفعيل مثل هذه المبادرات في القارة. وأكد خبير آخر على أن الطلب على الكهرباء سيزداد من أجل تلبية الاحتياجات من الطاقة، وأشار إلى الحاجة إلى عدم تسييس المناقشات المتعلقة بالطاقة لتيسير إجراء حوارات مثمرة. وأثار أحد الخبراء في الختام مسألة الاتجار بالانبعاثات، مستفسراً عن كيفية عمل هذه النظم، وأشار خبير آخر إلى إمكانات القنب الصناعي في احتجاز الكربون وإنتاج الوقود الحيوي.

دال - الخاتمة

55- سلّطت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، في ملاحظاتها الختامية، الضوء على جودة المناقشات ولاحظت الطلبات التي قدمها الخبراء إلى الأونكتاد لمواصلة العمل بشأن المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية والتنمية.

56- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية دور الأونكتاد في معالجة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها البلدان النامية فيما يتصل بالاعتماد على السلع الأساسية والتنمية المستدامة، معرباً عن قلقه إزاء العبء غير المتناسب الذي تتحمله البلدان النامية في رصد أطر الكربون والإبلاغ عنها، مؤكداً ضرورة أن يبقى الحق في التنمية محوراً رئيسياً في المناقشات العالمية المتعلقة بالسياسات، ومشيراً إلى أن الأونكتاد يمكنه تعزيز برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في إدارة الموارد الطبيعية؛ ومواصلة تحليلاته وتقديم التوجيه بشأن المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي، مع تسليط الضوء على الفرص الناشئة والتطورات السريعة في هذا القطاع، مع تأكيد الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال التكنولوجيات الخضراء؛ والعمل من أجل اتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة مسألة التعريفات الجمركية والحواجز غير التجارية التي تقوض إمكانات البلدان النامية؛ واستكشاف مبادرات التكامل الإقليمي التي يمكن أن تساعد في خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية ودعم هذه المبادرات. مندوب آخر على ضرورة أن تقلل البلدان النامية من اعتمادها على السلع الأساسية، لضمان التنمية المستدامة، وأهمية التعاون الدولي لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري والتمويل؛ والحاجة إلى تعزيز سلاسل القيمة العالمية وتوسيعها، لتوفير مقومات التمكين للبلدان النامية وضمان استفادتها من نمو التجارة الدولية؛ والتزام إندونيسيا بعمل الأونكتاد في إطار التحضير للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار مندوب آخر إلى المناقشات بشأن الانتقال الطاقوي والتحديات التي تواجهها البلدان النامية، مشيراً إلى أن الأونكتاد يمكن أن يواصل عمله في هذه المجالات، وأكدت الرئيسة في الختام تطلعها إلى مزيد من التعاون بشأن المواضيع التي نوقشت خلال الجلسة.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

57- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، صوفيا بوزا (تشيلي) رئيساً، والسيد بول إمبول لوسوكو إيفامبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) نائباً للرئيس ومقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند 2 من جدول الأعمال)

58- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.2/56). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية.
- 4- التحول الهيكلي من خلال خلق القيمة المضافة المحلية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية.
- 5- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع (البند 5 من جدول الأعمال)

59- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لنائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير عن دورته الخامسة عشرة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	إسبانيا
	إندونيسيا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	بربادوس
	باكستان
	البرازيل
	بلجيكا
	بنغلاديش
	بنما
	بوتان
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	بيرو
	بيلاروس
	تركيا
	ترينداد وتوباغو
	شيلي
	توغو
	تونس
	جامايكا
	جزر القمر
	الجمهورية الدومينيكية
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جنوب أفريقيا
	دولة فلسطين
	زامبيا
	زيمبابوي
	ساموا
	سري لانكا
	السنگال
	السودان
	شيلي
	العراق
	غابون
	غامبيا
	غانا
	غيانا
	غينيا
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	فنلندا
	فييت نام
	الكاميرون
	الكرسي الرسولي
	كمبوديا
	الكونغو
	ليبيا
	مالي
	ماليزيا
	مدغشقر
	مصر
	المغرب
	المكسيك
	المملكة العربية السعودية
	ناميبيا
	نيبال
	النيجر
	نيجيريا
	نيكاراغوا
	الهند

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/INF.15.

- 2 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- الاتحاد الأفريقي
 - الصندوق المشترك للسلع الأساسية
 - أمانة الكومنولث
 - المنظمة الدولية للبن
 - مجلس الحبوب الدولي
 - فريق الدراسة الدولي للمطاط
 - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 - منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
 - منظمة التعاون الإسلامي
- 3 وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
 - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
 - مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- 4 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
 - منظمة الصحة العالمية
 - المنظمة العالمية للملكية الفكرية
 - منظمة التجارة العالمية
- 5 وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

- معهد السياسات الزراعية والتجارية
- غرفة التجارة الدولية
- المعهد الدولي للتنمية المستدامة
- الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي